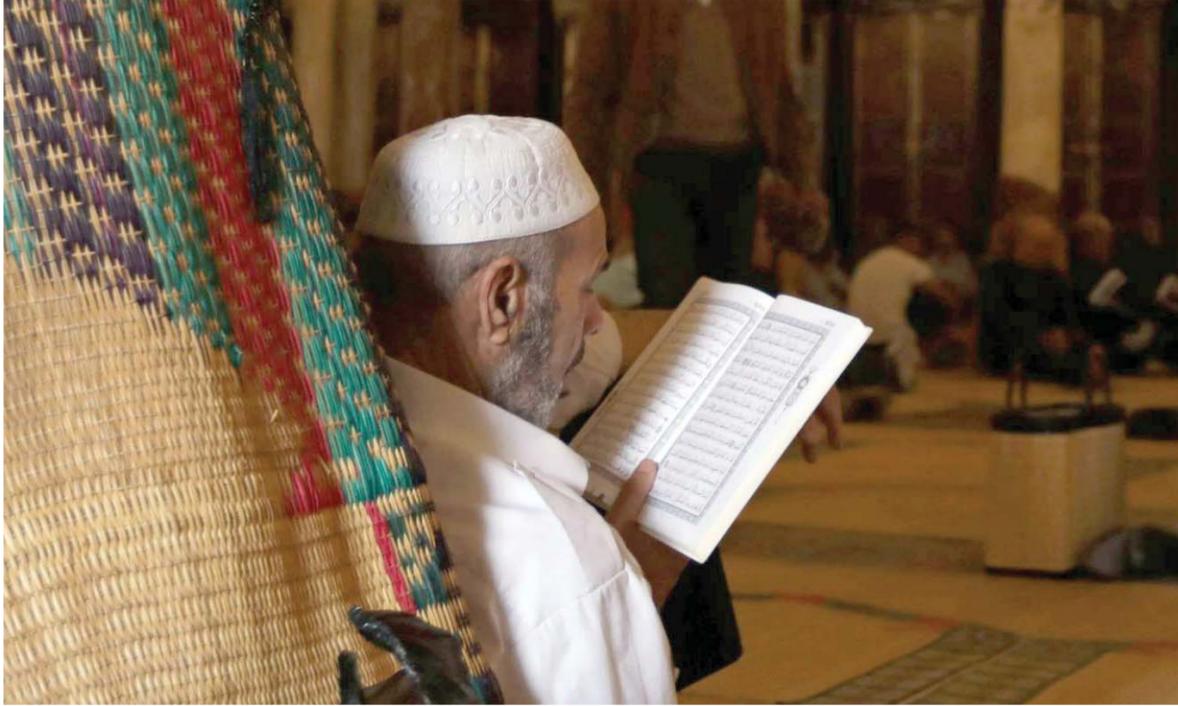


أئمة النهضة يربكون إجراءات الفخاخ في المساجد التونسية

خطاب ديني يوظف الخوف على شعائر الإسلام لأجندات سياسية



قرار الحكومة التونسية في منتصف شهر مارس الماضي، بإيقاف أداء صلاة الجمعة والجماعة في إطار مجابهة تفشي فايروس كورونا، وما ترتب عليه من عدم تقيد بعض الأئمة بالقرار، أمات اللثام عن الوضع المسجدي في تونس، وما يكتنفه من مفارقات متصلة بواقع الأئمة المحسوبين على حركة النهضة، والذين يتحركون وفق دوافع سياسية مضمرة تتيح لهم التمرد على قرارات وزارة الإشراف.

تونس - ألقنت مجموعة من الأئمة خطب الجمعة في مساجد متفرقة من تونس تحت مبررات ظاهرها ديني بزعم الحفاظ على صلاة الجمعة ولو في مساجد محدودة بدل توقفها بالكامل "حفاظاً على شعائر الإسلام"، وباطنها سياسي يهدف إلى إرباك أداء حكومة إلياس الفخفاخ التي تحظى بدعم قوي من الرئيس قيس سعيد.

ويعود تكليف خطباء الجمعة إلى وزارة الشؤون الدينية التي تمثل مركز ثقل لحركة النهضة الإسلامية، الشريك الحكومي الذي يعمل ما في وسعه للحد من إشعال رئيس الحكومة، خاصة بعد صدق الحوار الذي أجراه الخميس الماضي في التلفزيون، والذي قرّبه أكثر من الشارع التونسي بسبب لغة سهلة وأفكار واضحة جلبتا له احتراماً واسعاً.

وتقول أوساط من وزارة الشؤون الدينية إن أغلب أئمة الجمعة محسوبون على النهضة، وإنه تم تكليفهم بالخطابة منذ فترة الوزير الأسبق المثير للجدل نور الدين الخادمي، وزير الشؤون الدينية الذي فتح الباب خلال فترة حكم الترويكا لدعوات الجهاد في سوريا، وما تبعتها من تكوين شبكات استقطاب وتهريب لعناصر متشددة باتجاه ليبيا وسوريا.

وأقالت وزارة الشؤون الدينية التونسية ثلاثة أئمة عن مهامهم لانتهائهم القيود المفروضة بسبب فايروس كورونا والتي شملت إيقاف صلاة الجماعة تجنباً للعدوى بين المصلين.

وكشرت وزارة الشؤون الدينية في بيان لها أنها "أنهت بصفة وقتية تكليف ثلاثة إمامين مسجديين بتبث مبدئياً مخالفتهم لقراري الحجر الصحي الشامل وتعليق صلاة الجماعة"، مجددة حرصها على "تطبيق القرارات ذات الصلة واتخاذها كافة الإجراءات المطلوبة فوراً حال بلوغ العلم بحصول أي تجاوز". ويكشف هذا القرار عجز

انفلات ديني بدوافع سياسية

والعقائدي، ولا تزال واقعة تحت سيطرة النظرة السلفية المتشددة للدين.

ويشير المحلل السياسي باسل الترجمان في تصريح لـ "العرب" إلى أن "ما قام به بعض الأئمة لا يخرج عن سلوك بعض الناس الراضين للحجر الصحي الشامل واعتقادهم بأن ذلك قد يكون حرباً على الإسلام ويوهمون أنفسهم بأنهم حماة".

وقال الترجمان إن وزارة الشؤون الدينية طبقت القانون حين أعفت هؤلاء الأئمة من مهامهم، لافتاً إلى أن مؤسسات الأديان التقليدية لن يكون دورها وتأثيرها بعد هذا الوباء كما كان عليه قبل ذلك.

وأضاف أنه "في خضم هذا الوباء، الذي أصاب البشرية جمعاء بغض النظر عن الدين أو العرق، تهاوت الكثير من ادعاءات رجال الدين الذين كانوا يجسدون فيها سلطتهم المجتمعية ويبررون دورهم بوجودهم، ما جعلهم يدخلون في صدام مع الدول".

إنها في المجال مثل "لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة".

ووصفت خرق الحجر الصحي بأنه بمثابة الانتحار الجماعي، مشددة على أن "المقاصد الإسلامية والعلماء جميعهم يساندون ما يقره الطب، فالطبيب بالنسبة لي هو دليلي، وهو ينضوي تحت سلطة الدولة حين يطالبنا بعدم مغادرة بيوتنا، فالإسلام قائم على حفظ الأرواح والتصدي لكل الأوبئة".

وعزت خرق بعض الأئمة للحجر الصحي "إلى عدم تعمق البعض في النصوص الدينية، التي تضع مصالح الناس وحماية أرواحهم أولوية".

وتسعى الجماعات الدينية لاستثمار أي أزمة سياسية أو اجتماعية أو صحية لتظهر في الواجهة وتسجل حضورها بهدف الاستقطاب وجلب الأضمار، وإظهارها في صورة المتحدث باسم الله والمدافع الوحيد عن الدين، وهو ما يحرك مشاعر الناس في مجتمعات عربية وإسلامية لم تختبر بعد التعدد الفكري

وكان وزير الشؤون الدينية أحمد عظمون قال إن القرار لا يعني غلق المساجد التي ستفتح في المواعيد المخصصة للصلاة مع إقامة الأذان، مشيراً إلى أن الوزارة تعول على تفهم التونسيين للقرار الذي اتخذته الدولة لحماية مواطنيها، داعياً المصلين إلى الصلاة في منازلهم. ويرى متابعون أن الأمر لا يتعلق فقط بالتعصب الديني

في مجتمع تونسي يحارب للحفاظ على وسطيته ونجح اختراق ممنهج لثقافته المعتدلة في زرع ثقافة وافدة غريبة عنه، وإنما بمجموعات دينية تريد تحدي السلطة وتحويل هذا الاختراق إلى أمر واقع، والسيطرة على الحياة الدينية في البلاد، حيث بات النقب أمرًا شائعاً بالرغم من قرارات منعه.

واعتبرت منجية السواحي، أستاذة التفسير وعلوم القرآن بجامعة الزيتونة في تونس، أن اختراق الحجر الصحي من قبل بعض الأئمة حرام لغير الخطر، مستندة إلى الآيات القرآنية التي قالت

الدينية والفقهية، مشددين على أن الأمر مرتبط برغبة في تحدي قرار الحكومة وإظهارها في موقف ضعيف وعاجز عن السيطرة على إدارة مؤسسات تابعة لها. وظهرت صور تم تداولها في فترة سابقة على فيسبوك عدا من المصلين يؤدون صلاة الجماعة أمام بعض المساجد، في تحدٍ لقرار الغلق.

وتعرض هذه الفيديوهات صلاة يشارك فيها أربعة أشخاص بما "يوافق رأي الإمام أبي حنيفة" بزعم الحفاظ على صوت الإسلام وشعائره". ويرر القاسمي خرق بعض الأئمة لقرار الحجر بـ "العاطفة الدينية"، معتبراً أن "هذه العاطفة وراء عدم اكتراث البعض بخطورة الوضع الصحي، في حين أن حفظ النفس له الأولوية في الدين أيضاً".

لكن متابعين للشأن الديني يعتقدون أن خرق الخطر أكبر من مبرر "العاطفة الدينية" التي يفترض أن تصدر عن عامة المصلين، وليس عن أئمة بينهم خريجو جامعات ومتخصصون في الشؤون

وزارة الشؤون الدينية تتساهل مع الأئمة، ما فتح الأبواب أمام سيطرة المنتهين إلى الجماعات الدينية على المساجد

كورونا يكشف السيطرة الوهمية للمؤسسات الدينية على المساجد في مصر

السلفيين ببناء برج سكني على أرض بالمخالفة لقانون البناء، ويتعمد تأسيس مسجد أسفل البرج أو أعلاه، حتى يكون ذلك حصانة للمبني من صدور قرار إزالة بحقه، باعتبار أن الأمر يتم تصويره للرأي العام على أن الحكومة تهدم المساجد، ما يثير حفيظة الناس، وبذلك يكون المسجد أمراً واقعاً.

الأزمة لم تعد مرتبطة بانتماء الإمام والخطيب إلى الأزهر أم إلى السلفية، بقدر ما تتعلق بأن التطرف لم يعد قاصراً على فئة بعينها

ولأن وزارة الأوقاف ليست لديها مخصصات مالية كافية لضم هذه النوعية من المساجد المخالفة تحت مظلتها، وسوف تكون مجبرة على تعيين أئمة وخطباء وعمال فيها، فإن سيطرتها تصبح تحت يد السلفيين، وقرارات غلقها أو فتحها تكون وفق أهواء المسؤولين عنها.

أوضح منير أديب أن ما يحدث من السلفيين في المساجد والزوايا، يعكس إصرارهم على أن يكونوا القوة الدينية، والبديل الأمثل للعلماء الرسميين الذين يعبرون عن السلطان وليس الإسلام حسب مزاعمهم، وهؤلاء يلعبون على وتر حب الناس للدين وانتقاد كل قرار رسمي يقف حائلاً أمام تحجيم العبادات، مستغلين في ذلك التقدير المجتمعي للشيخ المتلحي والتعامل معه على أنه الأجدب بالانصياع إلى كلامه حتى لو كان متمرداً على الحكومة.

على مواجهة التطرف داخل جدران مؤسساتها، يعكس مؤسسة الأزهر التي أخفقت في المهمة ذاتها، أي أن ما كان يتم التسويق له لا يخرج عن كونه دعاية سياسية، أو تبييضاً للصورة أمام صانع القرار.

أكد منير أديب، الباحث المتخصص في شؤون التيارات الإسلامية، أن مكنم الخطورة في توحيد أهداف الإخوان مع السلفيين لدفع الناس إلى التمرد على إجراءات الحكومة، باللعب على وتر تدنٍ أغلبية الناس وتصوير غلق المساجد على أنه استهداف للدين من جانب مؤسسات رسمية يتم تحريكها من جانب السلطة، في إشارة إلى الأزهر والأوقاف.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن المصيبة الأكبر فتح مساجد كبيرة للصلاة يفترض أنها خاضعة لرعاية صارمة ويديرها شيوخ على درجة عالية من الوسطية، أما الكارثة الحقيقية فتكمن في استمرار الزوايا الصغيرة في فتح أبوابها أمام المصلين، لأن مثل هذه الأماكن معروف أنها هدف تاريخي للمتطرفين الذين تلقوا دروسهم الدينية فيها، باعتبارها بعيدة عن سيطرة وزارة الأوقاف.

من هؤلاء وليد بدر، المتهم في قضية محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية الأسبق قبل سبعة أعوام، حيث كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، أنه كان يتلقى الدروس الدينية داخل إحدى الزوايا الصغيرة في قرية ريفية بمحافظة المنوفية، على يد منظرين استطاعوا السيطرة على الزاوية.

تنوعت الزوايا والمساجد في مصر، حسب كل منطقة، حيث يقوم أحد

السير خلف دعوات السلفيين والإخوان، لأنها هي التي زرعت في أغلب المساجد أئمة وخطباء لغتهم جافة، وثقافتهم محدودة، ولديهم الخطوط التي لا يحدون عنها، ويلتزمون بخطب مكتوبة لا تتناسب الواقع ولا تلبى احتياجات الناس وبعيدة عن الأمور والقضايا الحياتية.

ويرى مراقبون أن استمرار هيمنة شيوخ السلفية على المساجد نتيجة طبيعية للتراخي الحكومي في التصدي بقوة وحسم لإصرارهم على تقديم أنفسهم كتيار بديل عن المؤسسات الدينية الرسمية، وتمرير فتاواهم المتطرفة وأحياناً التكفيرية دون محاسبة، وهو ما منحهم ثقلاً ونفوذاً شعبيين شعورهم بأن ما فعلوه يبدو مقبولاً من الحكومة لمنافكة الأزهر.

قال هؤلاء إن الأزمة الراهنة كشفت زيف السيطرة الكاملة على دور العبادة التي طالما رُوّجت لها وزارة الأوقاف، وحاولت من خلالها إظهار نفسها على أنها الأجدب والأسرع والأكثر قدرة



صلوات في الشوارع

البديل الأمن للسلفيين في المساجد، لأنهم أكثر وسطية وفهما للدين من الشيوخ المتشددين، ما يعني أن الأزمة متشعبة ولم تعد مرتبطة بانتماء الإمام والخطيب إلى الأزهر أم إلى السلفية، بقدر ما تتعلق بان التطرف لم يعد قاصراً على فئة بعينها، بل أصبح نافذاً في مؤسسات دينية مختلفة.

حسب نشأت زارع، كبير أئمة وزارة الأوقاف الذي تحدث مع "العرب"، فإن السلفيين مصابون بالتدين المغشوش والغيباء الفقهي، ويجدون ضالتهم في الأشخاص الذين يعتبرون المساجد سراة للإسلام، فتراهم يزاهدون على المؤسسات الدينية ويخترعون فتاوى ترهب الناس بغرض الاستجابة لهم، وتصوير أنفسهم على أنهم التيار الذي يمثل الدين الصحيح لتمسكهم بالتراث، حتى أصبحت بعض دور العبادة مصابة بتطرف الإمام والمأموم.

لا ينكر بعض الأفراد أن السياسة المنحجرة لوزارة الأوقاف دفعتهم إلى

من وزارة الأوقاف. تكمن الأزمة في أن بعض المواطنين المتدينين يشعرون بالخجل من أنفسهم عندما يشاهدون مسجداً يحتشد فيه الناس في حارات مجاورة لها، وهو ما حدث الجمعة الماضية عندما رصدت لقطات مصورة انتشرت على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، قيام بعض أئمة المساجد بتجميع الناس لخطبة الجمعة في شوارع جانبية بين الأبراج السكنية، للهروب من الملاحقة الأمنية، وتجنب أنفسهم العقاب الإداري من وزارة الأوقاف.

ما يلتفت الانتباه، أنه عند مطالعة هوية الأئمة الذين جرى توقيفهم من جانب أجهزة الأمن، أو حتى المحالين إلى النيابة العامة، يتبين أن بينهم دعاة أزهريين، والمفترض أن هؤلاء بمثابة

تكفي المتابعة الدقيقة لتعامل الحكومة المصرية مع مسألة غلق المساجد كأحد إجراءات مواجهة جائحة كورونا، لاكتشاف السيطرة الوهمية من جانب وزارة الأوقاف على الكثير من دور العبادة، في المناطق الحضرية والريفية، بعدما أظهرت تقارير رسمية مخالفة العشرات من المساجد لقرارات الغلق، وإصرار بعض الأئمة المسؤولين عن إدارتها على إقامة الصلوات في مواعيدها.

أحمد حافظ كاتب مصري

أظهرت وزارة الأوقاف المصرية مؤخرًا قدرتها على إحكام قبضتها على المساجد، ونجحت في إقصاء التيار السلفي المتشدد عن الخطابة والإمامة، حتى جاءت أزمة كورونا لتزيح الستار عن استمرار وجود الكثير من شيوخ السلفية والأزهريين من أصحاب الفكر المنطوق في مواقعهم ويتحكمون في مقادير ما يجري داخل المساجد.

وتكشف تقرير رسمي صادر عن وزارة الأوقاف قبل أيام، حجم النفوذ السلفي داخل دور العبادة، فهناك أكثر من 15 إماماً وخطيباً تمت إحالتهم إلى النيابة العامة، لأنهم خالفوا قرار غلق المساجد وأصروا على إقامة الصلوات في مواعيدها بحضور مواطنين، وبيئهم من تمسك بأداء صلاة الجمعة، وآخرون التفوا على القرار ودعوا الناس إلى الصلاة في زوايا صغيرة.

ما يعزز إخفاق المؤسسة الدينية المسؤولة عن المساجد في تطهيرها من الإسلاميين، أن أجهزة الأمن أصبحت تقوم بهذا الدور، برصد فتح دور العبادة وإلقاء القبض على أشخاص يصرون على الصلاة فيها وكسر الحظر، ما سبب حرجاً بالغا لوزارة الأوقاف التي يفترض